

دولة رئيس مجلس النواب  
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال  
الآتي، أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

النائبة بولا يعقوبيان

بيروت في 2019/5/7

دولة رئيس مجلس الوزراء  
الأستاذ سعد الحريري المحترم

**الموضوع: رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في مصلحة سكك الحديد والنقل المُشترك**

بتاريخ 2019/4/25 وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم يرمي إلى رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في مصلحة سكك الحديد والنقل المُشترك وتحويل رواتب المستخدمين فيها وإعطاء زيادة غلاء معيشة لمتعاقدين والأجراء لديها.

وأثناء تلاوة وزير المالية علي حسن خليل لمقرّرات هذه الجلسة صرّح بأن: « وزير الأشغال أوضح أن كل النقاش حول سكة الحديد يتعلق بتسعة موظفين يقومون بأعمال إعداد الملفات حول المخالفات التي تقع على السكة. وهو تقدّم بتقرير ذكر فيه أنه بخصوص معاشات هؤلاء الموظفين التسعة، فما تم توفيره بفضلهم على الدولة من دعاوى ومنع الاعتداءات ببعض الأماكن يعادل أكثر مما سيتم قبضه من قبلهم»

وبالتاريخ عينه غرّد وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس عبر " تويتر " بما يلي: «مبروك إقرار السلسلة للعاملين في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ومن بينهم المستخدمين التسعة في سكك الحديد».

ولما كان من الثابت أن سكك الحديد قد أصبحت من الماضي السحيق في لبنان ولم يعد لها من وجود على أرض الواقع، وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد تسعة عاملين في ملاكها سيستفيدون من زيادة أجورهم وفقاً لمشروع المرسوم المذكور أعلاه وفق ما صرّح به وزير المالية والأشغال العامة والنقل، علماً أن هذا الأخير تقدّم بتقرير إلى مجلس الوزراء يُبَرِّر فيه هذه الزيادة على النحو المُبيّن أعلاه.

ولما كنت وفي ضوء انتفاء أي وجود لسكك الحديد على أرض الواقع، قد تقدّمت بتاريخ 2019/2/28 باقتراح قانون يرمي تعديل القانون المنفذ بالمرسوم رقم 6479 تاريخ 1961/4/14 وتعديلاته المتعلقة بإنشاء مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك بحيث تُصبح "مصلحة النقل المُشترك" وتتولاه بجميع أنواعه ووسائله، وهذا ما يسمح بالإستفادة من عاملي سكك الحديد في جميع مجالات النقل المشترك لقاء ما يتقاضونه من أجور.

لذلك

أتشرف بأن أتوجّه إلى الحكومة وتحديدًا إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الأشغال العامة والنقل، باستجابتي هذا وأسأل:

1- كم هو عدد العاملين في سكك الحديد؟؟؟ ومن هي الجهة التي تولّت تعيينهم وفي أيّة

تواريخ؟؟؟

2- ما هي الأعمال والمهام التي يمارسها تحديداً هؤلاء العاملين؟؟؟

3- وعلى فرض صحّة قيام عاملي سكك الحديد بإعداد الملفات حول المخالفات التي تقع عليها

وفق ما صرّح به وزير المالية إثر جلسة مجلس الوزراء في 2019/4/25: فما هي الوسائل

والإمكانيات المُتاحة لديهم للقيام بهذه المهمة؟؟؟ وكيف وفّرت هذه الملفات تقديم دعاوى

من قِبَل الدولة طالما أن أي ملف يوثق مُخالفة يقتضي أن يُتَابَع بموجب دعوى أمام القضاء المختص ؟؟؟ وكيف مَنَعَت هذه الملفات الإعتداءات في بعض الأماكن لا سيَّما أن منطق الأمور يفرض تنظيم هذه الملفات بعد حصول المخالفة لا قبلها فضلاً عن أنه لم يُلحَظ للعيان أي تراجع في نسبة المخالفات والتعدييات على سكك الحديد؟؟؟ وفي مُطلق الأحوال هل بالإمكان الإطلاع على تقرير وزير الأشغال العامة والنقل الذي قدِّمَ إلى مجلس الوزراء في الجلسة المذكورة أعلاه حول الجدوى من زيادة أجور العاملين في سكك الحديد؟؟؟

4- هل أن لدى الحكومة خطَّة ما لإعادة العمل بسكك الحديد؟؟؟ وللقيام بخطوات جدية لرفع التعدييات والمخالفات عنها ؟؟؟ وفي حال الإيجاب ما هو المدى الزمني المتوقع لملاحظة نتائج ملموسة في هذا المجال؟؟؟.

5- ما هو رأي الحكومة باقتراح القانون الرامي إلى تعديل القانون المنفذ بالمرسوم رقم 6479 تاريخ 1961/4/14 وتعديلاته المُتعلِّق بإنشاء مصلحة سكك الحديد والنقل المُشترك، المُشار إليه أعلاه؟؟؟

وعليه،

فإني آمل من دولتكم إجراء المقتضى القانوني وإحالة هذا الإستجواب إلى الحكومة للجواب عليه خلال المهلة المُحدَّدة في المادة 132 من النظام الداخلي لمجلس النواب، ليُصار في ضوئه إلى اتخاذ الموقف المُناسب.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان

2019/5/7